طبيعة النظام السياسي في سويسرا

ذكرت أن نظام حكومة الجمعية في سويسرا يقوم من الناحية النظرية على تركيز السلطة التشريعية والتنفيذية في يد الجمعية الاتحادية واعتبار المجلس الاتحادي مجرد تابع لتلك الجمعية يلتزم بتنفيذ رغباتها غير أن التطبيق العملي للدستور السويسري أسفر عن قيام وضع لا يتفق مع الوضع الحقيقي لنظام حكومة الجمعية.. لقد جعل السلطة الراجحة في الدولة هي سلطة المجلس الاتحادي وليس الجمعية الاتحادية للأسباب التالية:

أ. المجلس الاتحادي يتمتع بقدر كبير من الاستقرار, فاذا كان اعضاء المجلس يجري اختيارهم لمدة أربع سنوات فقد جرت العادة على اعادة انتخابهم دون قيد لدرجة أن بعض المجالس الاتحادية قد بقيت في السلطة أكثر من 30 سنة, ان ميزة الاستقرار هذه لا تتوفر للجمعية الاتحادية.

ب. لا تملك الجمعية الاتحادية الحق في اقالة المجلس الاتحادي قبل انتهاء المدة المحددة له وهي مدة أربع سنوات.

د. لما كان دور الانعقاد السنوي للجمعية الاتحادية يتراوح فقط بين شهرين إلى ثلاثة شهور, فان ذلك من شأنه أن يطلق يد المجلس الاتحادي في مباشرة شؤون الحكم لما يتبقى من أشهر السنة.

هـ. للمجلس الاتحادي الحق في اقتراح مشروعات القوانين وهذا وضع غير مألوف في نظام حكومة الجمعية.

اللغات الوطنية واللغات الرسمية:

ولأن الشعب السويسري يتألف من أربع جنسيات وهي الألمانية والفرنسية والايطالنية والرمانشية فقد حرص الدستور في المادة 126 منه على اعتبار اللغة الخاصة لكل منها لغة وطنية مما يجعل عدد اللغات الرسمية منحصرة بثلاث فقط وهي الألمانية المستعملة في 24 مقاطعة والفرنسية في 5 مقاطعات والايطالية في

مقاطعة واحدة وهي التشيي وهي اللغات المستعملة على قدم المساواة في جميع الهيئات الرسمية من السلطات الفيدرالية التشريعية والإجرائية والقضائية بينما للرومانشية (Romanche) التي أقر الدستور بصفتها الوطنية في 1937 هي محصورة في مقاطعة الغريزون (Grisons)

توزيع الصلاحيات بين الاتحاد والمقاطعات وصلاحياتها

يقضي الدستور السويسري بأن تكون الصلاحيات غير المفوضة بموجب نص الدولة الاتحادية محفوظة للمقاطعات (المادة 3 من الدستور)

تقلص صلاحيات المقاطعات تدريجيا:

غير أن صلاحيات المقاطعات في الواقع قد تناقصت بالتدريج وجرى نقل أجزاء منها للدولة الاتحادية.. وقد تمت هذه العمليات بالتفاهم والتعاون بين الاتحاد والمقاطعات وذلك بطرق شتى، كالتي تقر للاتحاد بصلاحية وضع الأسس القانونية، على أن تحتفظ المقاطعات بصلاحياتها العائدة إلى وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في الادارات المحلية المختصة بتلك الصلاحيات.